

# النقود والمصارف

## المبحث الرابع: أنواع النقود

تقسم إلى أنواع عدة وهي كالآتي:

### ١. حسب الجهة التي تصدرها وتكون كالآتي :

- نقود حكومية: تصدرها وزارة المالية .
- نقود البنكنوت (Bank note): يصدرها البنك المركزي للدولة .
- نقود الودائع (النقود الكتابية): تخلقها المصارف التجارية .

### ٢. حسب المادة المصنوعة منها، وتكون على نوعين هما :

- النقود الورقية .
- النقود المعدنية .

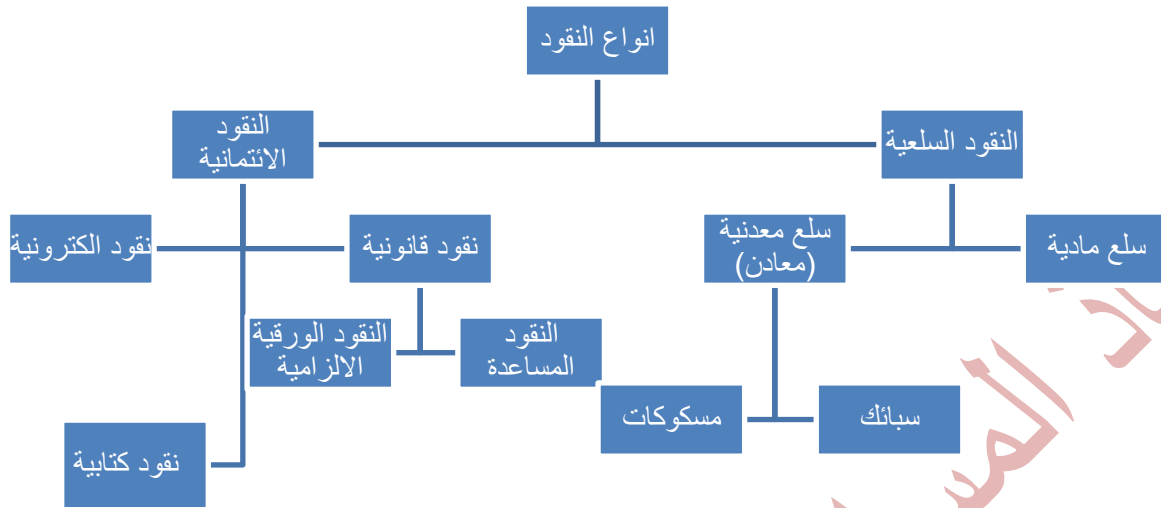
### ٣. حسب درجة قبولها العام ، فتقسم على :

- نقود قابلة للتحويل .
- نقود نهائية .

### ٤. حسب نوع العلاقة بين النقود والأساس الذي تقوم عليه، فتكون كالآتي:

- نقود سلعية .
- نقود ائتمانية .

يوضح المخطط الآتي أنواع النقود على وفق نوع العلاقة بين النقود والأساس الذي تقوم عليه.



**أولاً: النقود السلعية:** يُعد هذا النوع من النقود أول انواع النقود التي تعامل بها الانسان تاريخياً فقد كانت تضم أصناف وأشكال سلعية مختلفة ومتعددة مثل؛ القمح والشاي، والتبغ، والبن، والقماش وغيرها، وكان أساس استخدام الانسان لهذه السلع بوصفها نقوداً، يعود الى :

- قبول الآخرين لها قبولاً عاماً.
- كونها وسيطاً لتسهيل المبادلة.
- لها القدرة على الوفاء بالتزاماتهم.

ثم استخدمت إلى جانب هذه السلع سلع معدنية أخرى كان في مقدمتها الذهب والفضة ثم الحديد والنحاس والزنك والقدير وغيرها. ولا تختلف النقود المعدنية عن النقود السلعية (المادية) في تأدية الوظائف الأساسية للنقود.

لكونها قادرة على أن تكون وسيطاً للمبادلة، ومعياراً للقيمة، ومخزناً لها، وأداة للدفع الآجل والادخار، فضلاً عن تميزها عن النقود السلعية (المادية) في كونها معادن نفيسة يجعلها تتمتع بالندرة النسبية، وأنها غير معرضة للتلف يساعد على استخدامها مخزن للقيمة، ولها القابلية على التجزئة الى وحدات أصغر وأنها سهلة الحمل والنقل ويمكن التعرف عليها بسهولة.

### ثانياً النقود الائتمانية:

لقد تراجعت أهمية النقود المعدنية وتقلص دورها في الحياة الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الأولى للمدة (١٩١٤-١٩١٨) وأصبح التعامل يتم بواسطة النقود الائتمانية. وتكتسب النقود الائتمانية أهميتها الفعلية من قبولها العام القائم على أساس قدرتها في توافر عنصر الثقة في تحويلها إلى السلعة المرتبطة بها، وتكون هذه السلعة هي الذهب. وتُعد النقود الائتمانية ديناً لحاملها على ذمة

الجهة التي اصدرتها وحقاً لصاحبها على ما يساويها من السلع والخدمات، وتقسم النقود الائتمانية كالآتي:

#### ١. النقود القانونية:

وهي النقود التي تستمد قبولها العام من قوة القانون أو إرادة المُشرع، والدولة اوجدتها ومنحتها صفة الالتزام في المبادلات. وتحتل النقود القانونية المكانة الأولى بين أنواع النقود من حيث استئراء التعامل بها وقوة تأثيرها على حركة الفعاليات الاقتصادية، ومن انواعها الاتي :

##### أ. النقود الورقية الالزامية.

يطلق عليها بالبنكنوت (Bank note) أو النقود المركزية التي تصدر من قبل البنوك المركزية، ولا يترتب على اصدارها أي التزام من جانب جهة الاصدار بصرف قيمتها النقدية بالذهب فهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب لكونها تمثل الشكل النهائي في التحويل.

والنقود الورقية تمثل التزاماً على البنك المركزي، وتدرج ضمن جانب المطلوبات النقدية (monetary liabilities). والسبب في ذلك لأنها تُعد بالنسبة لمالكها قوة شرائية عامة بالإمكان استخدامها في شراء أية سلعة أو خدمة ولها قوة ابراء غير محدودة.

ويرجع تاريخ التعامل بالنقود الورقية الالزامية إلى الفترة التي استشرى فيها الاحتفاظ بالنقود لدى التجار والصارفة، الذين كانوا يقبلون ايداع الافراد لنقودهم والاحتفاظ بها لديهم مقابل منح المودعين ايصالات أو سندات تتضمن مقدار الأموال المودعة، مع تعهد خطي بإعادتها ودفعها كامل السند أو الايصال (الوصل) عند الطلب ومن دون تأخير. وبعد فترة زمنية أصبح المودعون والصارفة راغبين في استخدام هذه الايصالات أو السندات كأداة لتسوية المدفوعات وإبراء الديون فيما بين الأطراف الدائنة والمدينة مقابل الحصول على فوائد نقدية محددة.

وقد لاحظ الصيارفة أن الأموال المودعة لديهم لا يتم سحبها كاملة في وقت واحد، مما دفعهم إلى اصدار ايصالات جديدة إلا أنها لا تستند إلى ودائع حقيقية مودعة لديهم. هذه الايصالات أصبحت كأنها مقبولة لدى الآخرين، وإنها يمكن أن تؤدي وظيفة النقود الاساسية وسيطاً للمبادلة، بعبارة اخرى اصبحت نقوداً ورقية مقبولة قبولاً عاماً وإن كانت لا تساوي مبلغ الودائع المعدنية بل عادة ما تزيد عنها وتفوق مقدارها.

ان التخلي التدريجي عن التعامل بالنقود المعدنية كمرحلة متأخرة من مراحل تطور التعامل النقدي بالنقود السلعية كان أساس لظهور النقود الورقية بشكل خاص والنقود الائتمانية بشكل عام.

##### ب. النقود المساعدة (Token coins).

يصدر البنك المركزي نقوداً أما ورقية أو معدنية ذات فئات صغيرة الغرض منها اتمام المعاملات التجارية الصغيرة الحجم، ولا تتخذ شكلاً واحداً وتكون لها قوة ابراء قانونية محدودة،

ويتمثل الغرض الأساس من اصدارها في تسهيل ويسير عمليات التبادل ذات القيمة الصغيرة وتكون قيمتها الاسمية أكبر من قيمتها السلعية، وتشكل نسبة ضئيلة من اجمالي عرض النقود.

## ٢. النقود الكتابية (نقود الودائع) :

تُسمى بالنقود المصرفية، وترتبط نشأة نقود الودائع (النقود الكتابية) بتطور الحياة الاقتصادية ، فضلاً عن تطور الفن المصرفي .

وذلك لكونها نوع من أنواع النقود الائتمانية إلى كونها نقود ودائع ويقصد بالوديعة (الوديعة الجارية) أو (تحت الطلب) مبلغ من المال يودعه الفرد لدى المصرف التجاري، وتكون قابلة للسحب من قبل المودع في أي وقت يشاء فيه سحبها عن طريق توصية أو أمراً من المودع (الدائن) إلى المصرف التجاري (المدين) عن طريق الشيكات سواء لأمره أو لحامله أو لأمر المستفيد.

ويتم خلق هذه النقود من قبل المصارف التجارية، علماً أن قدرة المصارف التجارية على خلق هذه النقود (النقود المصرفية) ليست قدرة مطلقة، بل تتحدد بواسطة الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي متمثل بالسلطة النقدية عن طريق رقابتها على الائتمان المصرفي وتوجيهه نوعاً وكماً بما يتلاءم والوضع الاقتصادي للبلد.

تحتل النقود المصرفية (نقود الودائع) اهمية كبيرة في حياتها المعاصرة ، وتتضاءل هذه الاهمية من خلال النسبة التي تشكلها من اجمالي عرض النقود او اجمالي حجم السيولة المحلية وكمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع . حيث تزداد الاهمية النسبية لها في مكونات عرض النقود في البلدان الصناعية المتقدمة ، والتي تنتشر فيها عادة استعمال هذه النقود اكثر من النقود الورقية في تسوية المبادلات والمدفوعات وإبراء الذمم .

والسبب في ذلك تقدم العادات المصرفية فيها ، وتطور مؤسساتها ونظمها المصرفية والنقدية ، فضلاً عما يوفره المشرع من حماية قانونية لاستعمالها بواسطة الشيكات . اما في البلدان النامية فأن الاهمية النسبية لهذه النقود من اجمالي عرض النقود او اجمالي حجم السيولة المحلية تكون اقل من نظيرتها للنقود الورقية (صافي العملة في التداول) . ورغم ان النقود المصرفية ( الودائع) والنقود القانونية يمثلان النقود في حد ذاتها (عرض النقود) إلا أن هناك بعض الاختلافات فيما بينهما، تتمثل بالاتي:

| النقود المصرفية (الودائع)                                                                                    | النقود القانونية (الورقية)                                          |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------|
| ١) يكون خلقها من قبل المصارف التجارية.                                                                       | ١) يكون اصدار النقود الورقية (القانونية) من مهام البنك المركزي.     |
| ٢) ولهذا تكون خاضعة للرقابة غير المباشرة من قبل البنك المركزي.                                               | ٢) ولهذا فإنها تخضع للرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي.          |
| ٣) يتخذ خلق النقود المصرفية مسلكاً لتحقيق الارباح.                                                           | ٣) لا يتخذ اصدار النقود القانونية مسلكاً لتحقيق الارباح.            |
| ٤) تُعدّ النقود المصرفية اختيارية في التعامل.                                                                | ٤) تُعدّ النقود القانونية مُلزم بحكم القانون.                       |
| ٥) لما تقدم تفقد النقود المصرفية جزءاً من سيولتها عندما لا تُلقى القبول العام كما هو الحال في الدول النامية. | ٥) لما تقدم تُعدّ النقود القانونية ذات سيولة تامة أو مطلقة أي ١٠٠%. |
| ٦) تمثل النقود المصرفية قيوداً محاسبية في دفاتر المصارف التجارية والشيك هو التمثيل المادي لها.               | ٦) تمثل النقود القانونية ادوات نقدية ملموسة (موجودات نقدية ملموسة). |

### ٣. النقود الالكترونية :

تُعدّ هذه النقود من احدث وسائل الدفع المستعملة عن طريق نظام تحويل الاموال بشكل الكتروني، اي تحويل الارصدة النقدية من حساب مصرفي الى آخر لانجاز المدفوعات او تسديد الديون . وتتميز بالسرعة الفائقة والتكلفة المنخفضة جداً ، والتقليل من الاعمال الادارية المرتبطة بعملية نقل الاموال عن طريق الشبكات . ويؤخذ على هذه النقود جملة من الانتقادات كالآتي:

- ١) لا توفر اثباتاً باستلام المبالغ المدفوعة، أو كشفاً بها.
- ٢) يتم تحوّل المبالغ بشكل فوري مما لا يسمح بفترة زمنية لتعزيز الارصدة النقدية.
- ٣) لا يوجد ما يمنع من أعمال القرصنة الالكترونية .
- ٤) لا توجد جهة مسؤولة عن الخسارة من حالة حصولها.

### المبحث الخامس: اهمية النقود في الانظمة الاقتصادية المعاصرة.

تحتل النقود أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية المعاصرة وفي تسير النشاط الاقتصادي على المستويين المحلي والدولي. ولا تقتصر هذه الاهمية على أداء النقود لوظائفها الاساسية والمشتقة في اقتصاد معين دون غيره، بل أن كل الانظمة الاقتصادية على اختلاف طبيعتها وفلسفتها واختلاف درجة تقدمها وتطورها لا يمكنها عملياً الاستغناء عن النقود وسيطاً في التبادل وأداة للحساب والتقويم للسلع والخدمات المختلفة، وتختلف أهمية النقود نسبياً من مجتمع إلى آخر على وفق طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة تقدمه وتطوره.

ويمكن التعرف على الاختلافات النسبية لأهمية النقود في الانظمة الاقتصادية المختلفة عن طريق التعرف على أهمية النقود في النظام الرأسمالي والاشتراكي ثم الاسلامي .

### أولاً: أهمية النقود في النظام الرأسمالي

يتطلب التطرق إلى الأسس الذي يركز النظام الرأسمالي عليها قبل توضيح أهمية النقود فيه، وتتمثل هذه الأسس بالاتي:

- (١) الملكية الفردية – الخاصة- لأدوات أو وسائل الانتاج.
  - (٢) الهدف الاساس والرئيس لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة يتمثل في (الربح).
  - (٣) التخطيط اللامركزي لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.
  - يسعى المنتجون إلى تحقق أقصى الأرباح الممكنة عن طريق نشاطهم الانتاجي، مقابل ذلك
  - يسعى المستهلكون إلى تحقق أقصى إشباع ممكن عن طريق استهلاكهم للسلع والخدمات التي أنتجها المنتجون.
  - و يتجسد هدف كل من المنتجين والمستهلكين واقعياً وعملياً بواسطة (النقود).
- فعندما يحصل المنتجون على الأرباح يكون بواسطة النقود ويتم إشباع حاجات المستهلكين بواسطة الاتفاق النقدي لهم من أجل الحصول على ما يرغبون به من السلع والخدمات.

### ويمكن توضيح أهمية النقود في النظام الرأسمالي بالآتي:

- (١) أهمية النقود لا تنحصر على تأديتها لوظائفها الاساسية والمشتقة وإنما تتعدى هذه الحدود عن طريق دورها الذي تؤديه في ما يعرف (بآلية الاسعار ) أو (جهاز الائتمان).
- (٢) الهيمنة على النشاط الانتاجي تكون هيمنة فردية، طالما ان ملكية وسائل الانتاج في النظام الرأسمالي ملكية فردية تدفع بالمنتجين إلى القيام بالاستثمار في الانشطة الاقتصادية التي تحقق لهم ايراداً مجزياً أو ربحاً صافياً.
- (٣) المستويات السعرية لمختلف السلع والخدمات والتي تتسم بالارتفاع والانخفاض، يُعبر عنها (بواسطة النقود). لأن عملية البيع والشراء نفسها تتم بواسطة النقود.
- (٤) أن كلفة ارتفاعات الانتاج يتم تغطيتها أو تسويتها "بواسطة النقود" ايضاً.
- (٥) النقود تمثل الوسيط الذي عن طريقه يقوم جهاز الائتمان (آلية الأسعار) بمباشرة وممارسة دوره في الحياة الاقتصادية (آلية الاسعار الرأسمالية)

- (٦) أهمية النقود في النظام الاقتصادي الرأسمالي أكثر نسبياً من أهميتها في النظام الاقتصادي

## ثانياً: أهمية النقود في النظام الاشتراكي.

يتطلب التطرق إلى الأسس الذي يرتكز النظام الاشتراكي عليها قبل توضيح أهمية النقود فيه، وتتمثل هذه الاسس بالاتي:

- (١) ملكية وسائل الانتاج ملكية عامة وليست فردية.
  - (٢) الهدف الرئيس والأساس لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، والذي تقوم به (يُدار من قبل ) الدولة ليس (تحقق الربح). حيث تكون مسؤولة عنه بواسطة مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
  - (٣) التخطيط المركزي الشامل لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة .
- ويمكن توضيح أهمية النقود في النظام الاشتراكي بالآتي:

- (١) النقود في النظام الاقتصادي الاشتراكي تستخدم وسيلة للسيطرة على الإنتاج وتوجيه وتوزيعه بما يتناسب والأهداف الموضوعّة في الخطة القومية الشاملة.
- (٢) تكون النقود بمثابة أداة تُسهل انتاج وتوزيع السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية منها باعتبار أن السلع والخدمات الانتاجية يكون انتقالها مقتصرأ على المؤسسات والمشروعات الحكومية، لأن الأفراد لا يقومون بالاستثمار.
- (٣) وتتم تسوية المدفوعات والمبادلات فيما بين المؤسسات الإنتاجية الحكومية بواسطة التسويات الحسابية الدفترية من دون اللجوء إلى استخدام النقود الحاضرة في تسوية المبادلات.
- (٤) يقتصر استخدام النقود وتداولها كأداة أو وسيط للمبادلة فيما بين الأفراد المستهلكين والمؤسسات الاقتصادية الحكومية من جهة وهذه المؤسسات والأفراد من جهة اخرى.
- (٥) مستويات الأسعار لمختلف الانواع من السلع والخدمات يتم تحديدها من قبل الدولة وفقاً لأولويات ومعايير تضعها السلطات الاقتصادية والتخطيطية بنظر الاعتبار بحيث تكون خطة الأسعار وسيلة لتوجيه الإنتاج والاستثمار وتوزيعه. بعبارة اخرى أن النقود في الاقتصاد الاشتراكي لا تستخدم أداة لتحقيق آلية الاسعار.
- (٦) أهمية النقود في الاقتصاد الاشتراكي أقل نسبياً من أهميتها في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

ويتضح مما تقدم أن اختلاف أهمية النقود في النظام الرأسمالي عنه في النظام الاشتراكي لا تتصل بتأدية النقود لوظائفها الاساسية والمشتقة، وإنما الى انها (النقود) تمارس دوراً كبيراً في النظام الرأسمالي بحكم استخدامها أداة لآلية الاسعار مقابل غياب هذا الدور في النظام الاشتراكي لأنه يعتمد على التخطيط المركزي للإنتاج والاستثمار والأسعار.

الأستاذ المساعد الدكتور هـ افتخار الدافيني